الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBSTA/2007/14
27 September 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة السابعة والعشرون
بالي، ٣-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ
والقابلية للتأثر به والتكيف معه

تقرير توليفي عن معلومات بشأن التنويع الاقتصادي قدمتها الأطراف والمنظمات المختصة

مذكرة من إعداد الأمانة*

موجز

تقـــدم هذه الوثيقة تقريراً توليفياً عن المعلومات والآراء التي قدمتها الأطراف والمنظمات المختصة عن أمثلة للتدابير والمنهجيات والأدوات لزيادة المرونة الاقتصادية للقطاعات القابلة للتأثر والحد من الاعتماد عليها. كمـــا تتضمن الوثيقة توليفاً لآراء عن الاحتياجات والشواغل والدروس المستفادة من هذه الأمثلة، وتتضمن ملاحظات ختامية عن القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث.

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الأجل المحدد لتقديمها بسبب تأخر تاريخ تقديم الآراء.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١ - ١٠	٣
ألف- الولاية	١	٣
باء - نطاق المذكرة	٢	٣
جيم- معلومات أساسية	٣ - ١٠	٣
ثانياً - موجز المعلومات	١١-٣٢	٥
ألف- معلومات أساسية	١١	٥
باء - زيادة المرونة الاقتصادية	١٢-٢٧	٥
جيم- الحد من الاعتماد على القطاعات القابلة للتأثر	٢٨-٣٢	٨
ثالثاً - التجارب والاحتياجات والشواغل	٣٣-٣٩	٩
ألف- الاحتياجات والشواغل	٣٤-٣٨	٩
باء - التجارب والدروس المستفادة	٣٩	١٠
رابعاً - القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث	٤٠	١٠

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- دعت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (الهيئة الفرعية)، في استنتاجاتها المتعلقة ببرنامج عمل نيروبي بشأن تأثيرات تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه (FCCC/SBSTA/2006/11، الفقرة ٦٩)، الأطراف والمنظمات المختصة إلى موافاة الأمانة في موعد أقصاه ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بمعلومات عن أمثلة للتدابير والمنهجيات والأدوات لزيادة المرونة الاقتصادية للقطاعات القابلة للتأثر والحدّ من الاعتماد عليها. وطلبت الهيئة الفرعية إلى الأمانة أيضاً إعداد تقرير توليفي استناداً إلى هذه المعلومات لدورتها السابعة والعشرين.

باء – نطاق المذكرة

٢- تقدم هذه الوثيقة عرضاً توليفياً للمعلومات التي أتاحتها الأطراف والمنظمات المختصة عن أمثلة للتدابير والمنهجيات والأدوات لزيادة المرونة الاقتصادية للقطاعات القابلة للتأثر والحدّ من الاعتماد عليها. وكمعلومات أساسية لهذا العرض التوليفي، تستعرض المذكرة سياق الدعوة التي وجهتها الهيئة الفرعية في ضوء مقاصد وأهداف برنامج عمل نيروبي. وتقدم الفصول الختامية التجارب المشتركة، والاحتياجات والشواغل، والقضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث.

جيم – معلومات أساسية

٣- يتمثل الهدف من برنامج عمل نيروبي في مساعدة جميع الأطراف، وبخاصة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تحسين فهمها وتقديرها لتأثيرات تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه، وعلى اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إجراءات وتدابير التكيف العملية من أجل الاستجابة لتغير المناخ على أساس سليم وعلمي وتقني واجتماعي - اقتصادي، مع مراعاة تغيُّر المناخ وتقلبه في الحاضر والمستقبل.

٤- ويجري الاضطلاع بأنشطة التنويع الاقتصادي تمشياً مع الهدف الوارد في مرفق المقرر ٢/م أ-١١ للنهوض بالموضوع الفرعي (ب)`٥` "تحسين فهم وتطوير ونشر التدابير والمنهجيات والأدوات، بما في ذلك من أجل التنويع الاقتصادي بهدف زيادة المرونة الاقتصادية للقطاعات القابلة للتأثر والحدّ من الاعتماد عليها، لا سيما لفئات البلدان ذات الصلة الوارد ذكرها في الفقرة ٨ من المادة ٤ من الاتفاقية"[(١)].

٥- وبإمكان الأنشطة المضطلع بها في مجال التنوع الاقتصادي أن تُسهم في ما تبذله الأطراف والمنظمات من جهود في سبيل جملة أمور، منها ما يلي:

(أ) تبادل الخبرات والفرص بشأن تطوير ونشر التدابير والمنهجيات والأدوات الرامية إلى زيادة المرونة الاقتصادية؛

---

(١) FCCC/SBSTA/2006/11، الفقرة ٦٨.

(ب) تبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال التنويع الاقتصادي، بما في ذلك طرق تطوير القدرة المؤسسية، وتحسين فهم كيفية إدماج التنويع الاقتصادي في خطط التنمية المستدامة، لا سيما تلك التي تشجِّع النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر.

٦- وعموماً، أوضحت المعلومات أنه من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، فإنه من المهم السعي لزيادة المرونة الاقتصادية لقطاعات اقتصادية قابلة للتأثر والحدّ من الاعتماد عليها. ولذلك، يمكن اعتبار هذين الهدفين كأداتين لبلوغ الغاية المنصوص عليها في الفقرة ١ من مرفق المقرر ٢/م أ-١١. ومن المهم ملاحظة أنه بالرغم من أن الهدفين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فإنهما قائمان بذاتهما. وعلى الصعيد الوطني، يمكن تحقيق المرونة الاقتصادية بالتنويع الاقتصادي - والتخفيف من فرط الاعتماد على قاعدة اقتصادية ضيقة. وعلى الصعيد القطاعي، كثيراً ما يتم تحقيق زيادة المرونة الاقتصادية بتكييف الممارسات القائمة بغية الحد من التعرض للمخاطر. وفي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، يمكن تحقيق المرونة بتحسين ممارسات إدارة المياه. ومن جهة أخرى، يمكن أن تشمل المرونة التنوع داخل القطاع بتنويع مجموعة المحاصيل المزروعة. وتغطي توليفة المعلومات في هذا التقرير الممارسات الرامية إلى زيادة المرونة القطاعية باستخدام كل من هذين النهجين.

٧- وفيما يتعلق بالحد من الاعتماد على القطاعات السريعة التأثر، ينبغي ملاحظة أن تأثيرات تغير المناخ تختلف من منطقة إلى أخرى ومن نظام إيكولوجي إلى آخر داخل الأقاليم. فنتجت عن ذلك تأثيرات مختلفة حسب قطاع النشاط الاقتصادي، ووفقاً لخصائص القطاع وموقعه الجغرافي. وعلى سبيل المثال، فإن القطاعات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على إمدادات المياه، أو على هطول الأمطار أو على الطاقة الكهربائية التي تولد بالطاقة الكهرمائية، يمكن أن تتأثر بشدة في الأقاليم التي يتوقع فيها حدوث جفاف.

٨- بيد أن التأثيرات المحتملة، التي تعتمد على كل من التعرض لآثار تغير المناخ والتأثر به، ليست المؤشرات الوحيدة لقابلية التأثر. فالقدرة على التكيف تمثل أيضاً عنصراً رئيسياً في تحديد قابلية التأثر. وجدير بالذكر أن البلدان والقطاعات القادرة على تحديد المخاطر والتكيف معها وفقاً لذلك تكون أقل قابلية للتأثر، عندما تتعرض لنفس حجم التأثيرات.

٩- ويعكس هذا الفهم لقابلية التأثر جزئياً تركيز برنامج عمل نيروبي على البلدان النامية الأطراف، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وللعديد من هذه الأطراف قدرة متدنية نسبياً على تحديد المخاطر ذات الصلة بالمناخ (حيث تتطلب موارد تقنية ومالية ملائمة) ولاتخاذ إجراءات لتحسين القدرة على التكيف (حيث تتطلب خدمات عامة وهياكل أساسية وموارد مالية ملائمة). وإضافة إلى ذلك، فإن للعديد من تلك البلدان خصائص جغرافية تجعلها عرضة للتأثيرات على نحو أكبر.

١٠- ورغم أهمية الخصائص الجغرافية غير المواتية والقدرة المتدنية على التكيف في تبرير التركيز على الأطراف المشار إليها في الفقرة ٨ من المادة ٤ من الاتفاقية، فإن الخاصية الرئيسية الأخرى للعديد من تلك البلدان هي فرط الاعتماد على قاعدة نشاط اقتصادي ضيقة. ويعتمد العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض بشكل كبير على الزراعة - وهو أحد القطاعات التي تم تحديدها على نطاق واسع باحتمال تعرّضها لتأثيرات خطيرة ناجمة عن تغير المناخ. وتعتمد بلدان أخرى بشكل كبير على تصدير طائفة محدودة من السلع غير الزراعية.

ثانياً – موجز المعلومات

ألف – معلومات أساسية

١١- وردت معلومات من أربعة أطراف (تمثل آراء ٣٠ طرفاً) ومن منظمة حكومية دولية واحدة. والأطراف هي البرتغال (باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها) وبوليفيا، والمملكة العربية السعودية ونيوزيلندا. والمنظمة الحكومية الدولية هي أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

باء – زيادة المرونة الاقتصادية

١- تقييم القابلية للتأثر كشرط مسبق

١٢- شددت المعلومات ودلّلت على أن تقييم القابلية للتأثر بتغير المناخ هو شرط مسبق لأية تدابير ناجحة ترمي إلى زيادة المرونة الاقتصادية. وأكدت المعلومات المقدمة من بوليفيا أهمية مفهوم المرونة وصلته بالقدرة على التكيف. وركّزت المعلومات المقدمة من المملكة العربية السعودية على الحاجة إلى تعزيز وتعميم التدابير والمنهجيات والأدوات الكفيلة بزيادة المرونة الاقتصادية. وتضمنت التقييمات الوارد وصفها في المعلومات عادة عملية من خطوتين للتنبؤ بتأثيرات تغير المناخ ومقابلتها بالاتجاهات أو السيناريوهات الاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت على تعريف المجالات الحساسة. وتشير النتائج النهائية إلى القطاعات الاقتصادية التي قد تتأثر بتغير المناخ، والقطاعات التي تعاني من فجوات في الجهود المبذولة لزيادة المرونة الاقتصادية والتكيف معها.

١٣- ويمثِّل البحث عن تقييم أدق لمخاطر التأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ ولتحسين الجهود المبذولة في مجال وضع النماذج أحد عناصر برنامج نيوزيلندا المتعدد السنوات المعنون "البحث في التكيف مع تقلُّب وتغير المناخ". وتوجد خطط لتوسيع وضع النماذج لتحديد حجم التأثيرات الاقتصادية لتغير المناخ، وإدماج السيناريوهات وتأثيرات تغير المناخ لتقرير التقييم الرابع المقدم من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، في قطاعات استخدام الأراضي، والزراعة، والطاقة وغيرها من القطاعات التي تتأثر بتغير المناخ. وفي قطاع الزراعة، الذي اعتبرته نيوزيلندا قابلاً للتأثر الشديد، يقدم تقرير *تغيرات في خطر الجفاف بسبب تغير المناخ* (الذي أعده المعهد الوطني للمياه والغلاف الجوي، بطلب من وزارة البيئة ووزارة الزراعة والحراجة) لمقرري السياسات والمنتجين الزراعيين بعض البيانات عن الأهمية الممكنة للتغيرات التي تشهدها مخاطر الجفاف حسب الأقاليم على مدى القرن الحادي والعشرين.

١٤- ووضع المعهد الدولي للتغير العالمي بجامعة وايكاتو، بالتعاون مع عدد من معاهد البحوث الملكية، نموذجاً متكاملاً بمساعدة الحاسوب لتقييم أوجه الحساسية في مختلف قطاعات ومناطق نيوزيلندا على مر الزمن وفقاً لسيناريوهات اقتصادية واجتماعية مختلفة. وفي عملية مماثلة، وضع برنامج تأثيرات المناخ التابع للمملكة المتحدة عدداً من أدوات البرامجيات المتاحة للجمهور (بما فيها UKCIP Adaptation Wizard) لتقييم القابلية للتأثر وإمكانية التكيف في طائفة من القطاعات.

١٥- وأعدت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي موجزاً للأدوات والأساليب القائمة لتقييم المخاطر المناخية. وتُركز تلك الأدوات والأساليب على رصد وتقييم التأثيرات المادية المتوقعة، وعلى تقييم قابلية النُظم الإيكولوجية للتأثر. وهناك قلّة من هذه الأدوات والأساليب لها صلة بالأنشطة الاقتصادية. كما أشارت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى عدد من دراسات الحالة الإفرادية لمبادرات التكيف الناجحة. وكانت إحداها، وهو مشروع بناء القدرة على وضع تدابير التكيف في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، وهو المشروع الذي اضطلعت به أمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ والوكالة الكندية للتنمية الدولية. وكان أحد عناصر هذا المشروع الذي تم تنفيذه في جزر كوك، وساموا، وفانواتو، وفيجي، تقييم حالات قابلية التأثر في المجتمعات المحلية الصغيرة ووضع سياسات للتصدي لها. وشملت دراسة حالة إفرادية أخرى، وهو مشروع التخطيط في الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ، تقييم قابلية السواحل للتأثر في بربادوس، وغرينادا، وغيانا، ومراقبة الشعاب المرجانية في بليز، وجامايكا، وجزر البهاما.

٢- زيادة المرونة القطاعية عن طريق الابتكار

١٦- قدمت المعلومات أمثلة عن الجهود المبذولة لزيادة المرونة القطاعية عن طريق الابتكار وتكييف الأساليب والعمليات القائمة بغية الحد من قابلية التعرض للتأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ.

١٧- ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، أدت التغيرات المناخية إلى تحولات هامة في أنماط الإنتاج الزراعي، بالانتقال من المحاصيل التقليدية إلى محاصيل تُزرع عادة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فهناك زيادة كبيرة في عدد حقول الكروم البريطانية، وعلى سبيل المثال، وفي زراعة أنواع من أشجار الفاكهة الخاصة بالمناطق المعتدلة. وهناك أيضاً اهتمام بهذا الابتكار في تقرير *التكيف مع المناخ في هولندا*[٢]، الذي يصف قابلية تأثر هولندا في القطاع الزراعي، والذي يوصي بتغيير أنواع المحاصيل وأنماطها الجينية، أو زراعة محاصيل مختلفة لها قدرة أكبر على مقاومة الضغوط البيئية.

١٨- وتشمل إحدى دراسات الحالات الإفرادية التي وصفتها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي - الحفاظ على أنواع النباتات التقليدية في الهند - برنامجاً من التدابير الرامية إلى عكس اتجاه التخلي عن أنواع النباتات التقليدية. وستعمل التغيرات الناتجة عن أنماط الإنتاج في ظروف تدهور التنوع البيولوجي الذي يهدِّد بالحد من المرونة في القطاع الزراعي، في الهند وفي مناطق أخرى بالنسبة للتغيرات المناخية وزيادة التقلب المناخي.

١٩- وتصف المعلومات التي قدمتها نيوزيلندا الجهود المبذولة لزيادة المرونة في القطاعات الاقتصادية عن طريق إدخال تغييرات في الممارسة الحالية. ويتمثل أحد مكونات البحث الذي أجراه هذا الطرف عن "برنامج التكيف مع تقلب المناخ وتغيره" في وضع أدوات ومنتجات جديدة للقطاعات القابلة للتأثر بغية مساعدتها على التصدي للتقلب المناخي والتأثيرات المناخية. ويستهدف "برنامج عمل المياه المستدامة" طائفة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المنتجون الزراعيون، والمجتمعات المحلية، وجماعات السكان الأصليين، ومؤسسات توليد الكهرباء وصناعة المنتجات الحراجية. ويتمثل أحد عناصر البرنامج الرئيسية في إدارة الطلب المتزايد على المياه، وتحقيق كفاءة أفضل

(٢) <http://www.mnp.nl/en/publications/2006/ClimateAdaptationintheNetherlands.html>.

في استخدامها عن طريق تحسين ممارسات إدارة المياه. وسيؤدي ذلك إلى زيادة المرونة الاقتصادية لتلك القطاعات في مواجهة ندرة المياه الناتجة عن تغير المناخ.

٢٠- ويركز العديد من الجهود التي يبذلها هذا البلد على الزراعة لأنها تعد قطاعاً رئيسياً قابلاً للتأثر. ويدعم "صندوق الزراعة المستدامة" المجتمعات المحلية الريفية لتحقيق المرونة الاقتصادية في ممارساتها الزراعية، بما فيها عن طريق دعم الأنواع التي تتحمل الجفاف، وإدارة الأراضي الجافة، وكفاءة الري، ودراسات الجدوى عن المياه وأنواع حراجية جديدة.

٢١- وفي المملكة المتحدة، حيث يهدد تغير المناخ حالياً سلامة منتجعات التزلج على الجليد المنخفضة، اتُّخذت مبادرة لتنويع أنشطة المنتجع حتى تمتد على فصول السنة الأربعة، فتشمل ركوب الدراجات في الجبال، وتسلق الجبال والمشي. كما درست بلدان أخرى بقلق المحنة الماثلة لمنتجعات التزلج المنخفضة، بما فيها النمسا، حيث تسهم السياحة الشتوية بنسبة ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣- تبادل الأدوات: مؤسسات تعميم الممارسات الجيدة والنهوض بها

٢٢- وصفت بعض المعلومات مبادرات لتعميم المعرفة والممارسة القائمة التي يمكن أن تحسِّن زيادة المرونة في القطاعات القابلة للتأثر.

٢٣- فقد وضع برنامج UKCIP قاعدة بيانات لأعمال التكيف، يمكن البحث فيها حسب الإقليم، أو القطاع أو فئة التكيف. والهدف من قاعدة البيانات هو استخدامها بالاقتران مع أدوات البرنامج الأخرى التي يمكن أن تحدد المخاطر وأوجه قابلية التأثر، وتشمل أكثر من ٢٥٠ دراسة حالة إفرادية يفترض أن تساعد الأطراف الأخرى على تحديد الأعمال الملائمة لحالاتها.

٢٤- وجمَّعت شركة Earthwise Consulting Ltd، ومقرها نيوزيلندا، العديد من الموارد المتاحة للجمهور لصالح المنتجين الزراعيين. ويتناول *"منظور من الأرض: نظرة مزارع لتغير المناخ والتكيف معه"* ***The View from the Ground: A Farmer Perspective on Climate Change and Adaptation***[٣] أفضل الممارسات والأدوات للمساعدة على اتباع المرونة في مقاومة تغير المناخ في المزارع النيوزيلندية. ويقوم *التكيف مع تغير المناخ في شرق نيوزيلندا* ***Adapting to Climate Change in Eastern New Zealand***[٤] بالشيء نفسه لشرق نيوزيلندا، مصنفاً التأثيرات، والفرص والاستراتيجيات لأغراض التكيف على صعيد المزرعة.

٢٥- وتشير أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الحاجة إلى إتاحة أدوات وأساليب تتواءم مع الظروف والممارسات المحلية. وتعمل إحدى دراساتها الإفرادية، وهي "شبكة إدارة البحث في مجالي الأراضي والمياه في شرق ووسط أفريقيا"، على وضع وتعميم الاستراتيجيات الفعلية لصالح المزارعين، والمجتمعات المحلية والبلدان للتصدي

---

(٣) <http://www.mfe.govt.nz/publications/climate/view-from-the-ground-jul03/index.html>.

(٤) <http://www.mfe.govt.nz/publications/climate/adapt-climate-change-eastern-nz-jul05/index.html>.

للتأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ وزيادة تقلب المناخ. ويتمثل الهدف على المدى الطويل، في تحسين إدارة الأراضي والمياه بغية تحسين الإنتاجية، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي في الإقليم الفرعي.

٤- زيادة المرونة عن طريق التخطيط وصنع القرار

٢٦- تتطلب زيادة المرونة القطاعية في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ إجراء تغييرات ليس فقط في الممارسة على مستوى المزارعين، بل أيضاً على عمليات تقرير السياسات. ويهدف برنامج بحث "استخدام الأرض وتغير المناخ وكيوتو: بحث الأبعاد البشرية لإرشاد سياسات نيوزيلندا"، إلى وضع تقنيات نمذجة تربط بين الجوانب الطبيعية العلمية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتغير استخدام الأرض. ويتمثل الهدف في المساعدة على استخلاص توصيات لإدماج التكيف في سياسات إدارة استخدام الأراضي.

٥- تدابير الإنعاش - المرونة اللاحقة للحدث السلبي

٢٧- يتضمن "إطار عمل نيوزيلندا المعني بالإنعاش من الحدث السلبي الذي يطال الزراعة"، عدداً من خصائص `شبكات الأمان` لمساعدة الجهات المتأثرة بالأحداث السلبية، بما فيها الأحداث المتعلقة بتغير المناخ. وتوجد مستويات مختلفة من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم استناداً إلى ترتيب طبيعة الحدث السلبي، الذي يتراوح بين مستوى صغير ومستوى كبير. ويؤكد هذا المثل أن المرونة بالنسبة إلى العديد من المنتجين لا تقتصر على اتخاذ تدابير وقائية، بل تتعلق أيضاً باحتمالات الانتعاش من آثار الصدمة السلبية. وبدون تلك الاحتمالات، فإنه يمكن أن تضاف المخاطر غير القابلة للتأمين إلى تكاليف إنجاز الأعمال.

جيم - الحد من الاعتماد على القطاعات القابلة للتأثر

١- تقييم القابلية للتأثر كشرط مسبق

٢٨- شددت الأطراف، كما في سياق الجهود المبذولة الرامية إلى زيادة المرونة، على أن الشرط المسبق الأساسي يتمثل في الاضطلاع بتقييم القابلية للتأثر. وعلى سبيل المثال، اضطلعت مالطة بسبب مخاوفها من الاعتماد الشديد على السياحة بوصفه قطاعاً مساهماً في اقتصادها (أكثر من ثلث حسابها الجاري)، بعدد من الدراسات لتقييم قابلية الاقتصاد للتأثر وتحديد القطاعات التي يرجَّح أن تتعرض للتأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ، وكيفية حدوث ذلك.

٢٩- وأشارت المملكة العربية السعودية، في معلومات، إلى ندرة الأدوات والمنهجيات المتاحة لتناول المرونة الاقتصادية والحد من الاعتماد على القطاعات القابلة للتأثر. ولاحظت، بصفة خاصة، الحاجة إلى تحسين نوعية النماذج لتقييم تأثيرات تدابير الاستجابة لتغير المناخ في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الدخل الذي يولِّده إنتاج وتجهيز وتصدير و/أو استهلاك أنواع الوقود الأحفوري والمنتجات المرتبطة بها والتي تستهلك الطاقة بكثافة. وحثت المملكة العربية السعودية على التعاون بين أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها من المنظمات الأعضاء في المجتمع العلمي بغية الاستجابة لهذه الاحتياجات.

٢- التنويع للابتعاد عن القطاعات القابلة للتأثر

٣٠- أشـــار العديـــد من المعلومات إلى الحاجة إلى تقديم أمثلة وممارسات عن التنويع للابتعاد عن القطاعات الشـــديدة التعرض للتأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ. ووصفت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي دراسة حالة إفرادية عن دعم الإدارة المستدامة للأراضي الجافة - "تأهيل مراعي المجتمعات المحلية في السودان" - شملت ضمن عناصرها تحولاً يهدف إلى تنويع نظم الإنتاج المحلية. وكان الهدف هو الحد من الاعتماد على موارد المراعي، وفي الوقت نفسه الحد من الضغط على تلك الموارد والذي يهدد بقاء الممارسات التقليدية المستمرة.

٣١- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، استهل الاتحاد الأوروبي عملية تشاور تتعلق بكتاب أخضر هو *التكيف مع تغير المناخ في أوروبا - خيارات لعمل الاتحاد الأوروبي* ***Adapting to Climate Change in Europe – Options for EU Action***. ويشـــير الكتاب الأخضر، في جملة أمور، إلى أن التنوع الاقتصادي للابتعاد عن القطاعات القابلة للـــتأثر هو المسار السوي للعمل، وبخاصة عندما يتبين أن خيارات التكيف وتعزيز المرونة في ذلك القطاع بلغت حدهـــا الأدنى. وتوضح مالطة، وهولندا إلى حد ما، أحد مشاكل الاعتماد على هذا النهج: إذ يمكن أن يحدّ من خيارات اقتصاد ما للتنويع صغر حجم ذلك الاقتصاد ومعوقاته في مجال الموارد الطبيعية.

٣٢- غير أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ، استناداً إلى العمل الذي يقوم به حتى الآن في هذا المجال، عدم وجود نهج موحـــد للتنوع الاقتصادي يطبق فعلاً في جميع السياقات. بيد أنه يؤكد وجود بعض التدابير في مجال السياسات العامة التي تيسر التنوع الاقتصادي عموماً. وهي فئة التدابير التي تُستخدم عادة لتحسين مناخ الاستثمار في بلد ما: كفاءة الإدارة، وسيادة القانون، وبيئة اقتصادية كلية مستقرة، وهياكل أساسية تتسم بالكفاءة والفعالية، ومخاطر سياســـية يمكن التحكم فيها. كما أشار الاتحاد الأوروبي إلى الأهمية الممكنة التي يكتسيها نظام التعليم، ووجود أدوات سوقية جيدة التصميم ونظام سياسات عامة يشجع على التنمية المستدامة.

ثالثاً - التجارب والاحتياجات والشواغل

٣٣- لوحـــظ أن المعلومـــات المقدمـــة ركزت أكثر على المواضيع المتعلقة بزيادة المرونة في قطاعات الأنشطة القائمـــة، وقدم عدد كبير من الأمثلة عن المبادرات التي تستهدف تلك المواضيع. ولكنها لم تتضمن نسبياً سوى أمثلة قليلة عن الجهود المبذولة للتنويع ابتعاداً عن نشاط القطاعات القابلة للتأثر.

ألف - الاحتياجات والشواغل

٣٤- هـــناك قضـــية واحدة مهيمنة تتمثل في الحاجة إلى تحسين أدوات وضع النماذج وتقييم القابلية للتعرّض لتأثيرات تغير المناخ في سياق التنوع الاقتصادي. وأكثر الأدوات انتشاراً هي الأدوات التي تقيم التأثيرات المادية لتغير المناخ في الأقاليم المختلفة؛ وتحتاج تلك الأدوات إلى مزيد من التحسين، وبخاصة على الصعيد دون الإقليمي. وتنتشـــر عـــلى نحو أقل بكثير نماذج تربط تنبؤات التأثيرات المادية بنماذج المدخلات - المخرجات لتقييم قابلية القطاعات للتأثر، رغم أن تلك النماذج لازمة للقيام بمبادرات فعالة في هذا المجال.

٣٥- وثمة حاجة ماسة أيضاً لمشاركة الجمهور في جميع العمليات التي تزيد من مرونة القطاعات القابلة للتأثر وتحدّ من الاعتماد عليها. وأفادت المعلومات المقدمة بأن القطاع الخاص هو أحد الجهات المبادرة الرئيسية في المناقشات اللازمة الجامعة بين مختلف أصحاب المصلحة، نظراً إلى أنه يضم ممارسين يتأثرون تأثراً شديداً بالتغيرات المناخية الحالية المتوقعة، وأولئك الذين ستكون مشاركتهم أساسية في تنفيذ الممارسات الابتكارية أو الأنشطة الاقتصادية الجديدة، ولأصحاب المصلحة غير الحكوميين دور أساسي في نجاح الجهود التي تبذل في هذا المجال.

٣٦- وشددت بوليفيا على أهمية النهل من المعرفة والممارسة معاً خارج المجتمع العلمي الرسمي، مؤكدة أن للمعرفة والممارسة القدرة على استكمال المعرفة والممارسة التي يقدمها المجتمع العلمي، بسبب الآليات والنهج الملائمة الميسرة.

٣٧- وأشارت المعلومات المقدمة إلى أن تعزيز التنوع الاقتصادي مسألة تشغل بال عدد من المؤسسات والمنظمات القائمة خارج عملية الاتفاقية الإطارية، وأكدت المعلومات أن عملية الاتفاقية في حد ذاتها لن تكون قادرة على تحقيق تقدم كبير في هذا المجال. وأشير إلى ضرورة أن تقيم عملية الاتفاقية شراكة مع المنظمات المختصة الأخرى لإحراز تقدم في مجال الحد من قابلية التأثر الناجمة عن تغير المناخ عن طريق التنويع الاقتصادي.

٣٨- وأعرب عدد من الأطراف عن القلق من صعوبة الاضطلاع بالتنويع الاقتصادي، لا سيما في البلدان التي تتكاثف فيها العناصر الجغرافية وغيرها من العناصر الثابتة لجعل الأنشطة الاقتصادية البديلة صعبة التحقيق.

باء - التجارب والدروس المستفادة

٣٩- تشمل التجارب والدروس المستفادة، التي تتجلى في مختلف المعلومات المقدمة، ما يلي:

(أ) من الأهمية بمكان إشراك جميع أصحاب المصلحة المتأثرين في عمليات تقييم قابلية التأثر، مع صياغة تدابير لزيادة المرونة الاقتصادية والحد من قابلية التأثر، وفي تنفيذ تلك التدابير؛

(ب) يعد التنوع الاقتصادي ملائماً جداً عندما تكون هناك خيارات محدودة للتكيف أو لزيادة المرونة داخل قطاعات النشاط القائمة؛

(ج) لا يوجد نهج واحد ينطبق على جميع السياقات بغية زيادة مرونة القطاعات القابلة للتأثر أو الحد من الاعتماد عليها. والأمر المهم ليس تقييم القابلية للتأثر على الصعيد المحلي فحسب، بل أيضاً تطويع الأدوات والمنهجيات لسياقها في كل حالة. وفي هذا الصدد، فإن قيمة المعرفة المحلية لا تقيّم بثمن في استكمال الخبرة العلمية؛

(د) رغم أنه ليس هناك نهج واحد يلائم جميع البلدان، فإنه لا يزال بالإمكان استخدام بعض التدابير المشتركة عموماً. وبصفة خاصة، فإن التدابير التي تحسن مناخ الاستثمار في منطقة أو إقليم ستيسر بالتأكيد زيادة التنوع الاقتصادي؛

(هـ) من المهم إدماج اعتبارات تغير المناخ في تخطيط التنويع الاقتصادي وصنع القرار بشأنه.

رابعاً – القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث

٤٠- بالنظر إلى الاحتياجات والشواغل والخبرات التي تم الوقوف عليها في المعلومات المقدمة، قد ترغب الأطراف في النظر في القضايا التالية لتعزيز العمل المتعلق بزيادة المرونة الاقتصادية، للقطاعات القابلة للتأثر والحد من الاعتماد عليها:

(أ) كيف يمكن مواصلة تحسين المنهجيات والأدوات؟ وما هو الدور الإضافي الذي سيضطلع به التعاون الدولي في هذا المجال؟

(ب) كيف يمكن تجميع أفضل الممارسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وتعميمها على الممارسين ومقرري السياسات؟

(ج) بالنظر إلى الدور المركزي الذي تضطلع به عملية الاتفاقية الإطارية، ما هو أفضل دور يمكن أن تقوم به في مجال التنويع الاقتصادي بوصفه حاجزاً يحول دون التعرض للتأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ؟

(د) كيف يمكن إدماج اعتبارات تغير المناخ في التخطيط التقليدي وتقرير السياسات الرامية إلى زيادة المرونة الاقتصادية للقطاعات القابلة للتأثر والحد من الاعتماد عليها؟

- - - - -